وأخذت قضية الاتصالات تحتل وزناً هاماً في سياسة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية خاصة مع التحولات السياسية والفكرية الجديدة التي أُجريت على أثر الغزو الاسرائيلي، وحرمان المقاومة الفلسطينية من قاعدتها العسكرية في الجنوب اللبناني.

لكن هذا التطور واجهته اشكالية عدم توفر غطاء شرعي له في قرارات المجالس الوطنية؛ فعندما عُقد المجلس الوطني دورته السادسة عشرة في شباط (فبراير) ١٩٨٣ في العاصمة الجزائرية، تبنّى قراراً لا يعكس مستوى التطور الذي تحقق، سواء لجهة التغير في النظرة لبعض القوى الاسرائيلية (الصهيونية)، أو لجهة ما تحقق من اتصال عملي ببعضها. فقد نص القرار على انه «تأكيداً للقرار الرقم ١٤ من الاعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني بدورته الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٧، يدعو المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية لدراسة التحرك، في هذا الاطار، بما يتلاءم ومصلحة قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني»[٣٩].

وواقع الحال، ان قرار المجلس الوطني، في دورته الثالثة عشرة في العام ١٩٧٧، استغرق عشر سنوات من اجل اجراء تعديل حقيقي عليه، كما حدث في الدورة السابعة عشرة للمجلس التي عقدت العام ١٩٨٧ في الجزائر، حيث نصّ القرار الجديد على «تطوير العلاقات مع القوى الديمقراطية الاسرائيلية التي تساند كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والتوسع الاسرائيلي والمؤيدة لحقوق شعبنا الوطنية الثابتة، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة، والتي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني»[٤٠]. والواقع، انه اذا ما تمّ تنحية عبارة «حق العودة» الواردة في النص، فان ذلك يعني ان القرار أصبح يشمل بعض يسار حزب العمل، اضافة الى القوى الاسرائيلية اليسارية الاخرى، مثل شينوي وراتس ومبام وحداش، بتفاوت طفيف بين كل واحدة منها.

المقدمات الحاسمة للتغيير

وفّرت المقدمات السابقة اساساً قوياً لتغيير جوهري في الفكر السياسي الفلسطيني من اسرائيل وقواها الحزبية والسياسية. فبعد التحولات التي أُجريت وعززت عناصر الواقعية السياسية في الخطاب السياسي الفلسطيني، جاءت قرارات «دورة الانتفاضة» للمجلس الوطني، الذي عُقد في الجزائر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، لتدفع بالواقعية السياسية الفلسطينية خطوات كبيرة الى امام. فقد تضمنت القرارات الصادرة عن المجلس، لاول مرة، قراراً بالموافقة على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨. هذان القراران اللذان لم تمر دورة من دورات المجلس الوطني منذ صدورها دون رفضهما، مع ملاحظة ان هذا الرفض نفسه أُجريت تعديلات جوهرية على صيغته من رفضه بالمطلق الى رفضه على اساس انه لا يلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة. فقد نصّ القرار على «ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعّال الخاص بقضية الشرق الاوسط وجوهرها القضية الفلسطينية تحت اشراف الامم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وجميع اطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة، وباعتبار ان المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في تقرير المصير، عملاً بمبادىء واحكام ميثاق الامم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب، وعدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة أو